منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives
AFA

المجال العام - عشر سنوات من الاختناق

منتدى البدائل العربي للدراسات

دراسة

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

المجال العام - عشر سنوات من الاختناق

دراسة

(2025)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية AFA

كتابة: منتدى البدائل العربي للدراسات

كتبت هذه الورقة بشكل جماعي من فريق منتدى البدائل العربي للدراسات: محمد العجاتي- جورج فهمي-شيماء الشرقاوي-محمد الحاموش.

ترجمة: د. سونيا فريد

مراجعة لغوية: أحمد الشبيني

تصميم: منتدى البدائل العربي للدراسات

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن أ ري كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن أري منتدى البدائل العربي للدارسات أو أي من المؤسسات الشريكة

المحتويات:

أولًا: مجال عام أم مساحة عامة؟	3
أولًا: عَقد من التنوع في التضييق	8
ثانيًا: التضييق على المجال العام، الإستراتيجيات والآليات	11
ثالثًا: الحركات الاجتماعية العمل ثم العمل	16
رابعًا: الحركات الاجتماعية، تواصل الطريق	18
خاتمة	21

هذه الورقة تستند إلى نتاج العمل الجماعي الذي قام به عديد من الباحثين/ات من دول الجنوب العالمي كما يطلق عليها. الباحثون/ات أعضاء في مشروع بحثي عنوانه: "النشاط السياسي والسياسات والتحول"، وهو جزء من مشروع عن "الحركات الاجتماعية والسياسات وسياسات اللامساواة"، ببرنامج "سياسات اللامساواة"، في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. تم إطلاق مشروع الحركات الاجتماعية والسياسات في إبريل ٢٠٢٢ ويتناول أولًا العلاقة بين الحركات الاجتماعية وعملية وضع السياسات، وثانيًا قدرة هذه الحركات على إحداث تحول وتحقيق تغيير اجتماعي والتأثير في السياسات. يتبنى المشروع رؤية واسعة لمفهوم "التأثير" بحيث لا يقتصر فقط على التأثير المباشر في السياسات أو التشريعات، بل يتضمن أيضًا التغيير الذي تُحدِثه الحركات الاجتماعية في الثقافة والوعي وممارسات الحياة اليومية حيث يمكن لهذا التغيير أن يؤثر في المعايير والمواقف والمعتقدات ويساهم في إرساء القواعد لتحول مستقبلي في السياسات.

أولًا: مجال عام أم مساحة عامة؟

في السنوات الأخيرة، أشار الباحثون/ات إلى انكماش الفضاء المتاح للمجتمع المدني على مستوى العالم. ترتبط مقاومة المجتمع المدني بتراجع عام في الديمقراطية يتخذ بضعة أشكال، منها: انخفاض التمويل، واتجاه عديد من المؤسسات إلى التعاون مع الدولة، وتزايد القيود على التعبير عن الاعتراض، والتحديات التي تواجه تقنين منظمات المجتمع المدني، وزيادة الرقابة، وغير ذلك من المعوقات. إن انكماش المجال العام هو نتيجة مباشرة لتقليص الفضاء المتاح للأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني وحتى الجهات التي لا ترتبط بالسياسة بشكل مباشر، مثل: روابط مشجعي الفرق الرياضية والمجموعات الثقافية.

على الرغم من أن انكماش الفضاء المتاح للمجتمع المدني ظاهرة عالمية، فإن التأقلم معه وردود الفعل تجاهه تختلف من بلد إلى آخر. تساهم عدة عوامل في تفاقم التحديات التي تواجه جهود الفاعلين في المجتمع المدني لتحقيق إصلاحات تعزز من قيم المساواة. تتضمن هذه العوامل النظام السياسي السلطوي والصراعات القديمة والحالية وانعدام المساواة المتأصل والاستقطاب السياسي.

تتناول هذه الورقة ثلاثة أبعاد (حرفية ومجازية) ينكمش فيها المجال العام. تبدأ الورقة بمناقشة البعد القانوني والتشريعي (الدعاوى القضائية والتشريعات التي تفرض قيودًا على عمل الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية والتشريعات التي تمنع التظاهر). ثم تنتقل الورقة إلى مناقشة البعد المتعلق بالحركة والتنقل (القيود المفروضة على تحركات المواطنين وهدم الشوارع أو الميادين التي يتجمهر فيها المواطنون والقيود المتعلقة بالأزمات الصحية، مثل: فيروس كورونا). أما البعد الثالث فيتعلق بالخطاب (خضوع وسائل الإعلام لسيطرة الدولة أو حلفائها والرقابة الحكومية الصارمة).

تم بناء هذه الدراسة على تحليل مقارن لأربع حالات: حملة العمل العلاجي في جنوب إفريقيا، وحركة منجم أمولسار في أرمينيا، ومشروع سلسلة الرتب والرواتب في لبنان، والحركة النسوية في تشيلي، بالإضافة إلى بضعة أمثلة حديثة من دول أخرى. تعتمد الدراسة على مقابلات شخصية ومستندات مؤسسية ومواد صحفية لرصد انكماش الفضاء المتاح للنشاط الجماعي، بالإضافة إلى الأبعاد التي تم ذكرها سابقًا. كما تتناول الورقة كيفية تأقلم الحركات (موضوع الدراسة) مع هذه التطورات. تلقي هذه الدراسة المقارنة الضوء على قدرة الحركات الاجتماعية على التعامل مع ظاهرة "الفضاء المنكمش" من خلال الوقوف على طرق التأقلم المختلفة بما فيها المقاومة المباشرة والتقويض والانصياع.

ذاع مفهوم المساحات العامّة Public Sphere بعد أن نشر "هابرماس" *Habermas* كتابه: "التحول البنيوي للمجال العام" *"Structural Transformation of the Public Sphere"* في عام 1961 وتحديدًا بعد ترجمته إلى الإنجليزية في عام 1989.

بحسب هابرماس يظهر المجال العام إلى الوجود من خلال كل حوار يتجمع فيه الأفراد لتشكيل هيئة عامة دون اعتبار للفروق الاجتماعية التي تكون بينهم. ويمكن من خلال قراءة رؤية هابرماس للمجال العام أن نستخلص عددًا من السمات التي حددها، وذلك على النحو التالي:

- المجال العام حيز في حياتنا الاجتماعية، يمكن من خلاله تشكيل ما يشابه الرأي العام.
- المجال العام ينشأ من أفراد أصحاب خصوصية ما، يجتمعون معًا ليتناولوا احتياجات المجتمع من الدولة.

- المجال العام هو مجموعة أشخاص يستفيدون من عقلانيتهم وتفكيرهم في مناقشة المسائل العامة.[1]

ولقد كان هدف "هابرماس" من استخدام مفهوم المجال العام، الذي هو من اختراع الفيلسوف الألماني "كانط"، توصيفَ الواقع الذي شهدته بعض المجتمعات الأوربية، حينما أشار إلى أن جذور المجال العام ترجع إلي عديد من المؤسسات الاجتماعية في المجتمع الأوربي خلال فترة القرن الثامن عشر، ففي إنجلترا ظهر في المجلات والصحف والمقاهي، وفي فرنسا ظهر في الصالونات الباريسية بعد منتصف القرن، وفي ألمانيا احتل شكلًا متواضعًا في نوادي القراءة، ولقد تطور هذا المجال العام بعد منتصف القرن الثامن عشر ليناقش الأمور والقضايا السياسية التي كانت في الماضي أمورًا خاصة بالدولة، وبإدخال القضايا السياسية في دائرة الحوار النقدي ووقف المجال العام ضد الدولة وفي مواجهتها في مرات عديدة، ولكونه مجال المنطق والعقل – الحيز الوحيد للمناقشة والقرار الذي لا تفسده تفاوتات القوة الاجتماعية والسياسية في رأي هابرماس– فإنه قد عكس سلطة جديدة كان على الدولة إدراكها.[2]

ولقد كانت النتيجة التاريخية للحوارات النقدية التي تضمنها المجال العام، تشكل ثلاث دوائر –نتناولهم في ورقتنا– كمجالات فرعية مكونة للمجال العام.

- المجال الاجتماعي social sphere الذي يقوم المواطنون عن طريقه ومن خلال الثقافة والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع من التفاعل إيجابيًّا أو سلبيًّا مع الدولة.
- والمجال المدني civil sphere الذي من خلاله استطاع المواطنون أن يكونوا خارج الدولة كناقدين ومراقبين للدولة بالتعبير عن وجهات نظرهم ورؤيتهم لقضاياهم، وكيفية تعامل الدولة معها على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي.
- المجال السياسي political sphere والذي ينتظم فيه المواطنون في أحزاب سياسية تمارس دور المعارضة أو تدخل في إطار الدولة من خلال السلطة التشريعية كنواب.

عادة ما يكون المجتمع المدني هو المجتمع الممثل للمجال المدني وإن كان يتقاطع ويتفاعل مع المجالين الآخرين. مفهوم المجال العام تطور خلال عصر النهضة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة بناء على حاجة التجار إلى الحصول على معلومات دقيقة عن الأسواق البعيدة، فضلًا عن نمو الديمقراطية والحرية الفردية والسيادة الشعبية. وشكَّل المجال العام مكانًا بين الأفراد والسلطات الحكومية حيث يمكن للناس أن يلتقوا ويتناقشوا بشكل عقلاني في الموضوعات الحرجة ذات الشأن العام. مثلت هذه المناقشات موازنة مع السلطة السياسية من خلال عقد اجتماعات وجهًا لوجه في المقاهي والساحات العامة وكذلك في وسائل الإعلام في رسائل وكتب وعن طريق الدراما والفن[3].

المساحات العامة ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى الحركات الاجتماعية، فهي المكان الّذي ينخرط فيه الناس بالحوارات وبالتعبير عن آرائهم والمشاركة في النقاشات حول الشأن العام، كما تقوم الحركات الاجتماعية بتوظيف المساحات العامة بغرض مواجهة البنى القائمة ومساءلة مؤسسات الدّولة. كما تعتبر المساحات العامة مؤشّرًا لديمقراطيّة الدّولة. فكلما كانت المساحات العامّة أكثر انفتاحا زادت حرية المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وأفسح المجال للمعارضة السياسية والفئات المهمشة للمشاركة في العملية الاجتماعية والسياسية بداية من طرح مطالبهم وصولًا إلى صنع السياسات من خلال ممثليهم. أي إن عملية التحول الديمقراطي ليست حدثًا يقع فجأة في الدول والمجتمعات، إنما هي عملية منظمة. أي إن فتح المجال

[1] عن المجتمع المدني والمجال العام، الحالة المصرية، محمد العجاتي، منتدى البدائل 2010، https://bit.ly/3Yo9pEM

[2] Jurgen Habermas, The Structural Transformation of the Public Sphere, (Cambridge- Massachusetts, The MIT Press, 1991), 29-34.

[3] محمد العجاتي، عن المجتمع المدني والمجال العام، مرجع سابق.

العام هو شرط أساسي من شروط التحول إلى الديمقراطية. لها مجموعة من المحددات تقوم على: أولًا: دعم ثقافة ومؤسسات التعددية السياسية، ثانيًا: تفعيل مشاركة المواطنين عبر هذه المؤسسات وفتح المساحات أمام حرية الرأي والتعبير، ثالثًا: ضمان حرية التنظيم. حيث نجد أن الثورات التي شهدت إطاحة عنيفة بأفراد النظام السابق لم تجلب في معظمها سوى نظم سلطوية بديلة لتلك التي كانت موجودة، مثل: أنظمة الحكم العسكري في أمريكا اللاتينية في نهايات القرن العشرين، أو حكم فرانكو في إسبانيا في سبعينيات القرن الماضي أو نظم البعث في العراق قبل عام 2023 وسوريا حتى تاريخه. بينما تجارب التحول الديمقراطي الناجحة في معظمها قامت على مجموعة من الإجراءات والتشريعات والسياسات التي تدعم الشفافية والمحاسبة، مثل: قوانين إتاحة المعلومات والعدالة الانتقالية، وفتح الباب لتكوين وحرية عمل الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، ومراعاة دعمها وتمكينها في مختلف مراحل عملية التحول (على غرار تجارب التحول في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية). ولأن هذه الكيانات في مثل هذه الحالات تولد مبتسرة وليست نتاج تطور طبيعي كالذي شهدته الكيانات الشبيهة في الديمقراطيات العريقة، فمن الواجب أن يتوفر لها بيئة التحول الحاضنة التي تمكنها من القيام بدورها. إذ إن الديمقراطيات في أي دولة خصوصًا الدولة حديثة العهد أو التي لا تزال في مرحلة التحول الديمقراطي تواجه خطرًا يتمثل في الانزلاق مرة أخرى إلى الحكم الاستبدادي للأسباب التي عرضناها.[4]

لِمَا سبق فالحركات الاجتماعية قد تنجح مرحليًّا في توسيع هامش المجال العام، فتواجَه بمحاولات انتزاع المساحات مرة أخرى من قِبَل السلطة، أو عندما يتم فتح مساحات ويتوسع هامش الحريات في أي دولة من قبل السلطة، ثم يحدث تراجع من قبل النظم التي منحت هذه المساحات، أو الانقضاض على الانتفاضات والثورات عبر قوى أكثر تنظيمًا أو قوى النظام السابق فإنه يتم العمل على تقليص هذه المساحات وإعادة السيطرة على هوامش الحريات وتتراوح أشكال التضييق على المساحات العامة بحسب طبيعة النظام، ففي حين تقمع الأنظمة السلطوية معارضيها وتمنع إجراء انتخابات ديمقراطية تقوم الأنظمة السلطوية الانتخابية بالتضييق على المساحات العامّة بأشكال ومستويات مختلفة:

التضييق على المستوى التشريعي: إصدار تشريعات تضييق على حرية الرأي والتعبير، مثل: قانون حظر التظاهر أو تقييدها، أو قوانين تعيق عمل المجتمع المدني، أو أخرى تضع الأحزاب تحت هيمنة الدولة. من الأمثلة على ذلك، يمكن الإشارة إلى القيود التي تفرضها بعض الدول على حرية التجمع، مثل: قوانين الطوارئ التي تسمح بتقييد الحق في التجمع تحت مبررات أمنية. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تبررت بعض الولايات بقوانين تقيد حرية التجمع والتظاهر في أعقاب الاحتجاجات السلمية، ما أثار انتقادات حول انتهاكات حقوق الإنسان.[5] كما أن قوانين العمل اللبنانية تحرم موظفي القطاع العام من الحق في تنظيم النقابات، ما أدى إلى تأسيس تنظيمات شبه نقابية وروابط عمالية كرابطة أساتذة التعليم الثانوي ورابطة موظفي القطاع العام، وقد تحالفت هذه الروابط تحت مسمى هيئة التنسيق النقابية[6].

وقد تكون بعض التشريعات مركزة في إستراتيجيات الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني لتشل حركتها، ففي مصر صدر في 2014 قانون ينظم الطعن على العقود التي توقعها الدولة، وفعليًّا هو قانون يمنع أي طرف ثالث غير موقع على العقد من الطعن عليه، أي عدم قدرة الحركات والمجتمع المدني على اللجوء إلى القضاء للطعن في عقود قد تمس مصالحهم أو يشوبها الفساد. وكانت هذه الوسيلة إحدى الوسائل الأساسية لهم في التعامل مع قضايا سابقة لصدور هذا القانون. كما يمكن

[4] محمد العجاتي، تشريعات المرحلة الانتقالية ومعايير وشروط التحول الديمقراطي، مجلة الديمقراطية، العدد 57، يناير 2015، متاح على: http://is.gd/ppaJNH
[5] Tarrow, S. (2011). Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics. Cambridge University Press.
[6] Mohamed Elagati, Zainab Srour, Social Movements in Lebanon: The Case of the salary scale movement Is there any possibility for its revival? Arab Forum for alternatives, 2023, https://bit.ly/3NOCfcQ

أن يتضمن التضييق التشريعي قوانين تكميم الأفواه أو تقييد حرية الصحافة، ما يعرقل النقاش العام ويقوِّض دور وسائل الإعلام في رصد الفساد والانتهاكات.[7]

التضييق على مستوى الحركة: يتضمن التضييق المكاني قيودًا على حرية التجمع والتظاهر في الأماكن العامة، ما يقيد الفرص للتعبير عن الرأي والتعبير عن المطالب الاجتماعية. وفي عديد من الدول، يتم فرض قيود على المظاهرات والاحتجاجات، وتستخدم السلطات القوة لتفريق التجمعات السلمية، ما يقيد حرية التعبير ويؤدي إلى قمع الأصوات المعارضة. وصل الأمر في آخر عشر سنوات إلى شكل كاريكاتوري، مثل: إغلاق المقاهي في مناطق تجمع الناشطين ووقت المباريات الرياضية، مثل: في مصر بعد 2013، أو إلغاء الميادين التي سبق وتجمع فيها المتظاهرون وتحويلها إلى طرق سريعة مثل دُوَّار اللؤلؤة في البحرين.

التضييق على مستوى الخطاب: حيث يتم وضع الإعلام تحت السيطرة الكاملة للدولة أو حلفائها من رجال الأعمال، تحت رقابة شديدة من الدولة. الصحفيون الذين يكتبون ما لا يرضي الدولة يكونون عرضة للاعتقال، الطرد وحتى القتل. وعلى العكس في النظم السلطوية الانتخابية فإن منافذ وسائل الإعلام متاحة بأمر القانون إلا أن ذلك لا يمنع التهديدات والتعرض الدوري لهم، وغالبًا ما تحاول السلطة التنفيذية أن تقمع الصحافة المستقلة باستخدام مزيد من الآليات، الرشوة مقارنة بالنظم السلطوية التي غالبًا ما تستخدم الطرق القمعية. وعادة ما تتضمن هذه الآليات وسائل تخصيص أماكن الإعلانات الحكومية، توليد الصراعات بين القائمين عليها، القوانين الصحفية التي تسهل من عملية اعتقال الصحفيين، يمكن أيضًا للحكومات أن تستخدم قوانين التشهير من أجل اعتقال الصحف المستقلة (بالقانون) أو التحرش بها. كما يمكن أن يستهدف رجال الأعمال الذين يمولون هذه الوسائل في مصالحهم الاقتصادية التي غالبًا ما تكون بعيدة عن مجال الإعلام، ليتأكد من إلزامهم بالخطوط الحمراء التي يضعها النظام[8]. كما يتمثل التضييق على مستوى الخطاب في استخدام السلطات لقمع الأصوات المناوئة وتقييد حرية التعبير من خلال التهديد والابتزاز والمضايقة. يمكن أن يشمل ذلك اعتقال الناشطين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتعريضهم للمضايقات والتهديدات لكبح حرية التعبير. من الأمثلة على ذلك، يمكن الإشارة إلى حملات القمع التي يتعرض لها الناشطون والصحفيون في بعض الدول، حيث يتم اعتقالهم بتهم ملفقة أو تعريضهم للتهديدات والابتزاز لكبح نشاطهم. في روسيا، على سبيل المثال، يتعرض الناشطون والصحفيون للاضطهاد والتضييق، حيث يتم اعتقالهم بتهم تفرض عليهم صمتًا وتقييد حريتهم في التعبير.[9]

في لبنان تدهورت حرية الصحافة واشتدت القيود المفروضة على الصحافيين مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في عام 2019 وما تبعها من أزمات أخرى عصفت بالبلاد ليس آخرها اندلاع الحرب مع الكيان الإسرائيلي في عام 2023.
فعلى الرغم من أن القوانين اللبنانية تراعي حرية الصحافة فإنه في الواقع تخضع وسائل الإعلام اللبنانية لسيطرة فئة قليلة من العائلات وأصحاب النفوذ المرتبطين بأحزاب السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تعتمد هذه القنوات بشدة على أموال المستثمرين وتخضع لرقابة دينية متشددة[10]. وقد أدى هذا الواقع إلى تراجع تصنيف لبنان على مقياس حرية الصحافة من المركز 101 في عام 2019 إلى المركز 140 في عام 2024.

---

[7] Diamond, L. (2008). The Spirit of Democracy: The Struggle to Build Free Societies Throughout the World. Times Books

[8] السلطوية الانتخابية: المفهوم والحالة المصرية، منتدى البدائل العربي، https://bit.ly/3LINGRU

[9] Human Rights Watch. (2022). "World Report 2022: Events of 2021." Retrieved from https://www.hrw.org/world-report/2022

[10] حالة الصحافة في لبنان، مراسلون بلا حدود، 2024 https://bit.ly/4ebTSOe

أما في تشيلي فيتشابه واقع الإعلام مع لبنان، حيث يؤثر احتكار وسائل الإعلام في يد فئة صغيرة من أصحاب المصالح في مصداقية هذه الوسائل. وقد ساهمت الاضطرابات السياسية الّتي شهدتها البلاد في عام 2019 إلى تراجع تشيلي من المركز 38 في عام 2018 إلى المركز 82 في عام 2022 مع رفض مشروع التعديلات الدستورية، ثم عادت لترتفع إلى المركز 52 في عام 2024 مع اعتماد إصلاحات جديدة في قوانين الإعلام والعمل على مسودة دستور جديد للبلاد[11].
في جنوب إفريقيا وعلى الرغم من استقرارها ضمن الدول الـ40 الأعلى في سُلَّم حرية الصحافة، وضمان قوانينها لحرية الصحافة – فإن كلفة التشغيل العالية تحُول دون قدرة المؤسسات الصغيرة والمستقلة على العمل، ما يؤدي إلى تراجع في القدرة على الوصول المجاني إلى الأخبار، حيث تقوم كثير من المنصات الكبرى في فرض رسوم مالية على محتواها[12].
أما أرمينيا فقد شهدت تحسنًا في مؤشرات حرية الصحافة في أعقاب ثورة عام 2018، حيث انتقلت بشكل تدريجي من المركز 80 إلى المركز 43 ضمن الأعوام 2018 و2024. ولكن على الرغم من ذلك، تسجّل حالة من الاستقطاب الشديد بين وسائل الإعلام القريبة من قادة الثورة وتلك الّتي لا تزال تحتفظ بولائها للطبقة الحاكمة السابقة، لا سيما بما خص قضية ناغورني–كاراباخ والعلاقة مع روسيا.

كل ذلك ينعكس على المستوى الانتخابي، فعلى عكس النظم السلطوية التقليدية التي تغيب فيها الانتخابات أو تلك التي يغيب فيها التنافس الانتخابي تجرى الانتخابات في النظم السلطوية الانتخابية بشكل تنافسي، حيث تشارك فيها أحزاب معارضة، وتكون الانتخابات خالية من الاحتيال على مستوى واسع، ويساهم ذلك في كثير من الأحيان وجود المراقبين الدوليين، إلا أن هذه الانتخابات تجري في ظل وضعية غير عادلة، حيث يتنافس المرشحون في الانتخابات في ظل استغلال الدولة لسلطتها، وانحياز وسائل الإعلام، واستخدام العنف ضد المعارضة والناشطين السياسيين، ونقص عام في الشفافية[13]. بالإضافة إلى اعتماد قوانين ولوائح تقيد حرية التعبير وحرية الصحافة، ما يقلل من مساحة المناقشة العامة ويقيد حرية الإعلام والصحافة الحرة.

التضييق على المجال العام على مختلف المستويات يمثل تحديًا كبيرًا لحرية التعبير والحركة في المجتمعات. يشكل هذا النوع من التضييق تهديدًا للتنوع الفكري والثقافي، ويقلل من قدرة الأفراد على التعبير عن آرائهم والمشاركة في الحوار العام. هذا التضييق يكون له عديد من التداعيات التي يمكن رصدها سياسيًّا في ضعف المشاركة السياسية، حيث يقلص التضييق على الفضاء المدني من مشاركة المواطنين في الحياة السياسية ويقوض الديمقراطية. واجتماعيًّا في تفاقم الظلم الاجتماعي، حيث يمكن للتضييق على المجتمع المدني أن يزيد من حدة الظلم الاجتماعي ويقلل من فرص المساواة، بسبب أن الفئات المستفيدة من الوضع القائم سواء في السلطة أو متحالفة معها تغلِّب مصالحها على مصالح باقي فئات المجتمع خاصة المهمشة والضعيفة.

وعادة ما يكون التضييق على الفضاء العام الغرض الأساسي منه هو تحجيم الحركات الاجتماعية، وضبط حركتها أو إنهاؤها بالكامل، ويكون الصراع في الأساس بين قوى التغيير وقوى الوضع القائم على قدرة الحركات الاجتماعية على الحفاظ أو توسيع المجال العام، بينما تسعى النظم إلى التأثير في قدرات الحركات عبر تقييد حرية التنظيم، يجعل التضييق على المجال العام من الصعب على الحركات الاجتماعية تنظيم أنشطتها وجذب الأعضاء الجدد والترويج لأفكارها، ما يقلل من فعاليتها وتأثيرها، وبالتالي قدرة الحركات الاجتماعية على تحقيق أهدافها والتأثير في السياسات العامة، ما يعرِّض حقوق الإنسان

[11] Journalism in Chile, Reporters without borders, 2024, https://rsf.org/en/country/chile
[12] Journalism in South Africa, Reporters without borders, 2024, https://rsf.org/en/country/south-africa
[13] السلطوية الانتخابية: المفهوم والحالة المصرية، مرجع سبق ذكره.

والديمقراطية للخطر في رأي عديد من الباحثين.[14] كما أنه يؤدي إلى تقليل الدعم الشعبي للحركات، حيث يتأثر المواطنون بالدعاية السلبية عن هذه الحركات أو أعضائها، أو قد يعتبر الناس المشاركة في هذه الحركات بلا جدوى أو أن بها مخاطرة عالية. دعونا نقول إن التوازن بين الفعالية والمخاطر تجعل المواطنين يحجمون عن المشاركة في هذه الحركات أو التحركات.

أولًا: عَقد من التنوع في التضييق

المجال العام هو جزء أساسي من السياق السياسي والاجتماعي، ولتوصيفه لا بد من تحليلٍ للسياق ككل، للوقوف على مدى انفتاحه، حيث إن هذا الانفتاح هو مسألة نسبية وليست مطلقة، فعلى سبيل المثال في أرمينيا يظهر بوضوح عدم إمكانية فصل الأوضاع السياسية وكذلك التوتر العسكري عن تحليل المجال العام، الذي تعمل خلاله الحركات الاجتماعية. وتعد حركة أمولسار Amulsar مثالًا واضحًا على كيف تؤثر التغيرات السياسية والعسكرية في عمل الحركات الاجتماعية، سواء إيجابًا أو سلبًا. إيجابًا، اكتسبت حركة أمولسار زخمًا كبيرًا في عام 2018 بعد الثورة المخملية (ربيع 2018). خلقت الثورة المخملية فرصًا جديدة للناشطين المشاركين في حركة أمولسار والناشطين المحليين ومشاركي الحركة لتحدي النظام السابق المتورط في مخططات الفساد وإزاحة قضية فتح مشاريع مناجم أمولسار من جدول أعمال السلطة الجديدة. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن بعض أعضاء حركة أمولسار أنفسهم أصبحوا ضمن دوائر صنع السياسات في أعقاب الثورة المخملية. بعد الثورة المخملية، كان هناك بعض التعاون بين الناشطين وصناع القرار. وفي إطار هذا التعاون، تم تشكيل مجموعات عمل حول قضية منجم أمولسار، ودارت مناقشات عامة، وتم البدء في تطوير مفهوم بيئي بدعم من ناشطي البيئة وآخرين. ومع ذلك، كان التعاون بين الناشطين وصناع القرار مؤقتًا وظل عند مستوى معين، ولم يكن مستمرًا وفعالًا. علاوة على ذلك، بدا أن صُناع القرار الذين انخرطوا سابقًا في نفس تلك الحركات البيئية، تركوا هذه القضايا على الهامش ولم يُدخِلوها في جدول أعمال السلطة السياسية الجديدة.

أما سلبيًا، فقد أثرت أجواء الحرب والصراع والتصعيد المستمر على الحدود في نشاط الحركة. فقد كان لحرب كاراباخ الثانية (سبتمبر – نوفمبر 2020) تأثير سلبي في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية والتغيرات في حياة الناس في أرمينيا. كما كان للحرب تأثير في حركة أمولسار نفسها. أظهرت المقابلات الاستكشافية مع الجهات الفاعلة والناشطين الرئيسيين في حركة أمولسار في جيرموك خلال فترة ما قبل البحث أن حياة الناس تغيرت تمامًا قبل الحرب وبعدها، فضلًا عن استعدادهم للعمل والمشاركة في أي تغيير عام. كان من بين آلاف المتطوعين والاحتياطيين الإلزاميين في حرب كاراباخ الثانية ممثلون نشيطون لحركة أمولسار من جيرموك والمناطق المحيطة بها، وللأسف استشهد كثير منهم. كان لخسارة الرفاق وتجربتهم الخاصة في الحرب والمشاكل النفسية التي نشأت عنها تأثير إضافي في حياة ناشطي الحركة. في 13 سبتمبر 2022، شنت أذربيجان عدوانًا عسكريًا ضد أرمينيا، ما جلب معه قضايا أمنية جديدة. تم إجلاء سكان مدينة جيرموك، بعضهم مؤقتًا، وبعضهم لفترة أطول أو بشكل دائم، وفقدوا وظائفهم، وبدا أن النضال من أجل أمولسار قد تم دفعه إلى الهامش، في مقابل قضايا حياة الناس وسلامتهم، والتي صارت هي الأولوية.

يواصل ناشطو حركة أمولسار انتقاد قدرات الحكومة فيما يتعلق بالمناجم، وخاصة فيما يتعلق بالتعدين وعواقبه. وقد نشأت قضية تضارب المصالح بعد أن نظم أعضاء الحكومة مناقشة مع ممثلي شركة التعدين وممثلي حماية مصالح ليديان (المنظمة التي تريد بدء التعدين في أمولسار)، ولكن لم يتم البدء في مناقشة مماثلة مع ناشطي "حماة أمولسار". ساهمت حرب كاراباخ الثانية والتصعيدات على

[14] Diamond, L. (2008). The Spirit of Democracy, Opcit.

الحدود بين أرمينيا وأذربيجان في سبتمبر 2022 في تمهيد الطريق أمام السلطات الحالية لإعادة قضية فتح منجم أمولسار إلى جدول الأعمال، والتي من المفترض أن "تضمن" نتيجة للاستثمارات الدولية أمن أرمينيا طبقًا لرؤية الحكومة.[15]

في فبراير 2023، تم توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية بين حكومة جمهورية أرمينيا والبنك الأوراسي للتنمية وشركة "ليديان أرمينيا" المساهمة المحدودة، والتي ستسمح بتطوير منجم أمولسار. إن توقيع الحكومة على الاتفاقية مبرَّر بحجج مفادها أنها ستؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية اقتصاد أرمينيا. ومع ذلك، وفقًا لناشطي حركة أمولسار، فإن الحكومة قد انتهكت الوعود التي قدمتها بأنها ستفحص بعناية الآراء والاستنتاجات التي قدمها الخبراء فيما يتعلق بمشروع أمولسار لاتخاذ القرار الملائم. علاوة على ذلك، فإن الآفاق الاقتصادية للمشروع قابلة للتلاعب، لأنه لا يوجد تقدير للخسائر التي ستتكبدها مدينة جيرموك، والتي تم استثمار ملايين الأموال في تطويرها بالفعل، وما هي الخسائر التي ستتكبدها عديد من الشركات الصغيرة التي تخدم المنطقة.

كما أثر المناخ العام أيضًا في حملة العمل العلاجي Treatment Action Campaign أو TAC في جنوب إفريقيا. وهي حركة ناشطة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. شارك في تأسيسها الناشط المصاب بفيروس نقص المناعة المكتسبة زاكي أتشمات في عام 1998 لتحدي محدودية الحكومة في جنوب إفريقيا في توفير خدمات الرعاية الصحية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واجهت جنوب إفريقيا الإرث المباشر للانتقال من نظام الفصل العنصري في عام 1994، والذي قبله تم ترسيخ عدم المساواة في تقديم الخدمات على أساس عرقي صراحة في القانون والممارسة المؤسسية. وعلاوة على ذلك، واجهت جنوب إفريقيا أوجه قصور كبيرة في توفير الرعاية الصحية لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مقارنة بدول الشمال العالمي في التسعينيات. كما تم تخفيض أولوية علاج المرض بسبب ارتباطه بمجتمع الميم.[16]

كان سيمون نكولي، الناشط الذي أشعلت وفاته بسبب الإيدز شرارة تأسيس الحملة، من المنظمين الرئيسيين في منظمات مجتمع الميم في جنوب إفريقيا إلى جانب مؤسسين مثل زاكي أتشمات. يزعم أتشمات ومارك هيوود أن "الذاكرة المؤسسية" للنشاط في ظل نظام الفصل العنصري –والسجل الحافل لشخصيات TAC في هذا النشاط– وفَّرت لـTAC بعض الشرعية في مجال الحركة الاجتماعية الأوسع في جنوب إفريقيا. كما تأثرت TAC بأطر وإرث نشاط مجتمع الميم في مجال النضال من أجل ضمان الرعاية الصحية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أثناء نظام الفصل العنصري.

وبالنسبة إلى طبيعة المجال العام، في حالة تجربة هيئة التنسيق النقابية في لبنان، شكل العمل النقابي جانبًا أساسيًّا من جوانب المجال العام السياسي وتمتعت النقابات بمساحة واسعة في المجال العام والمجال السياسي لا سيما في فترة ما قبل اندلاع الحرب الأهلية، حيث كان للنقابات قدرة كبيرة في التأثير في صناعة القرار وفي صناعة الرأي العام. كما كانت جزءًا أساسيًّا من الحراك الاجتماعي الّذي شهده لبنان قبل اندلاع الحرب، وشكلت النقابات رافعة للعمل التغييري وللخطاب اليساري المطالب بالعدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية. وقد تمكنت النقابات في تلك الفترة من حشد الرأي العام من خلال الدور

[15] Nvard Margaryan and Mariam Khalatyan, the case study of Armenia, internal paper in the framework of the project Activism, Policy and Transformation, part of a Project in the Movements, Policy, and the Politics of Inequality theme within the Politics of Inequality research programme at London School of Economics and Political science, not published.

[16]Shauna Mottiar and Arpy Manusyan, the case study of South Africa, internal paper in the framework of the project Activism, Policy and Transformation, part of a Project in the Movements, Policy and the Politics of Inequality theme within the Politics of Inequality research programme at London School of Economics and Political science, not published.

الّذي لعبته في التحركات المطلبية. إلّا أن اندلاع الحرب الأهلية ساهم بشكل كبير، إلى جانب السياسات الحكومية اللاحقة، في إضعاف الحراك النقابي وتقويضه.

يفرض المناخ الطائفي في لبنان قيودًا على الحراك داخل المجتمع المدني بشكل عام، وعلى الحراك النقابي بشكل خاص، حيث تشكل الجمعيات الدينية نسبة 80% من القطاع التطوعي إلى جانب كل من الجمعيات الأهلية وجمعيات المجتمع المدني. فمع اندلاع الحرب الأهلية وبعدها، بات دور نشاط الجمعيات الأهلية هو تعويض غياب الدولة وتأمين المساعدة الاجتماعية للمواطنين. بحيث كانت كل طائفة تملك مؤسساتها الاجتماعية الخاصّة، بما في ذلك مستشفيات ومدارس وجامعات خاصّة. لكن وعلى الرغم من استمرار الحرب الأهلية الّتي اتّخذت أوجه الحرب الطائفيّة في كثير من مراحلها لمدّة 15 عامًا، استطاعت الفئات العمّالية الحفاظ على أجسام تنظيميّة وسياسيّة تقوم على التّضامن العابر للطّوائف كما كان الحال مع الاتّحاد العمّالي العام الّذي حافظ على قدرته على حشد العمال وكاد يستعيد زخمه بعد الحرب الأهليّة، إلّا أن سياسات حكومات ما بعد الحرب بالإضافة إلى النّفوذ السّوري قد مكّنت النّظام والقوى الطائفيّة من اختراقه وإخضاعه للتقسيمات نفسها ورهنه للنّظام القائم.

في حالة تشيلي، تتميز الحركات النسوية بتاريخها الممتد، الذي لا يمكن فصله عن تاريخ الحركات الاجتماعية في البلاد بصفة عامة وموجاتها المختلفة[17].

استمرت الموجة الأولى من الحركة النسوية في تشيلي من ١٩٣٠ حتى ١٩٤٩ وقد نتج منها حصول المرأة على الحق في التصويت. أثناء نظام الديكتاتورية العسكرية بقيادة أوجوستو بينوشيه (١٩٧٣–١٩٩٠)، عارضت الموجة الثانية من الحركة النسوية في تشيلي النظام السياسي وتعاونت مع النقابات والمجموعات اليسارية والديمقراطية. تميزت هذه الموجة بالنشاط السياسي الراديكالي. نمت الحركة النسوية في تشيلي بالتوازي مع المنظمات المناهضة للديكتاتورية التي قادتها النساء ومن ضمنها المبادرات الخاصة بالمختفين قسريًّا وجمعيات محاربة الفقر.[18]

على الرغم من تراجع التعبئة النسوية في الفترة التي تلت سقوط الديكتاتورية، فإن قضايا المرأة في تشيلي استمرت في التطور. أدى اشتراك الأحزاب الاشتراكية المناهضة للديكتاتورية في الحكومات التالية إلى سقوط بينوشيه لتعقيد العلاقة بين الحركة النسوية والدولة لكنه أيضًا لعب دورًا مهمًّا في الدفع لإصدار تشريعات تقدمية خاصة بالمرأة[19].

بداية من عام ٢٠١٠، مرت الحركات الاجتماعية في تشيلي بفترة ازدهار حيث لعبت النسويات أدوارًا بارزة. في عام ٢٠١٨، قامت حركة "مايو" النسوية التي قادها طلاب الجامعات وبعض طلاب المدارس الثانوية بإلقاء الضوء على العنف والتمييز القائمين على النوع في النظام التعليمي.

في أكتوبر ٢٠١٩، اندلعت احتجاجات بعد إعلان حكومة الرئيس سبستيان بنييرا رفعَ أسعار تذاكر المترو. اتسعت التظاهرات التي بدأها طلاب المدارس الثانوية لتشمل جميع أنحاء البلاد خاصة مع استخدام الشرطة للعنف مع المتظاهرين. أعلن سبستيان بنييرا حالة الطوارئ وقام بنشر قوات الجيش وفرض حظر التجوال. لتوحيد رد الفعل للتظاهرات وإجراءات الدولة، كونت المنظمات الاجتماعية، بما فيها المجموعات النسوية، مجلس الوحدة الاجتماعية رغم توتر علاقته مع النقابات العمالية.

[17] Reyes-Housholder, Catherine & Roque, Beatriz (2019), 'Chile 2018: Challenges to Gender Power from the Streets to La Moneda', *Revista de Ciencia Política* 39:2, pp. 191-215.
[18] Forstenzer, Nicole (2017), 'Feminism and Gender Policies in Post-Dictatorship Chile (1990–2010)', in Donoso, Sofia & von Bülow, Marisa (eds), Social Movements in Chile: Organization, Trajectories, & Political Consequences pp. 161-190, ISBN: 978-1-349-95091-1
[19] Haas, Liesl (2006), 'The Rules of the Game: Feminist Policymaking in Chile', Política 46, pp. 199-225, ISSN: 0716-1077, AND Schuster Ubilla, Sofía; Santos Pérez, Antonia; Miranda Leibe, Lucía; Roque López, Beatriz; Arce-Riffo, Javiera; & Medel Vera, Evelyne (2020), 'A Look at the Feminist Movement in Chile of the Year 2018', Iberoamerica 19:72, pp. 223-246.

على الرغم من هذه التحديات، نظم مجلس الوحدة الاجتماعية إضرابين على مستوى البلاد ما دفع الحكومة إلى الاستجابة. في نوفمبر ٢٠١٩، اتفقت الأحزاب السياسية على كتابة دستور جديد يعكس مطالب الشعب[20].

ثانيًا: التضييق على المجال العام، الإستراتيجيات والآليات

أي سياسات تقود إلى فتح المجال العام تعتبر محفزة للحركات الاجتماعية وتضعها في موقع القيادة لصنع السياسات بشكل عام وتعمل بالتالي على مزيد من الاتساع للمجال العام، بينما تعتبر الأزمات أحد المهددات الأساسية لهذا المجال، حيث تتيح الفرصة للسلطة إذا رغبت –وغالبًا ما ترغب بصرف النظر عن مدى ديمقراطية النظام السياسي– في التضييق على المجال العام. أي إنه يمكننا القول إن "انفتاح المجال العام تقوده الحركات الاجتماعية، بينما في الأزمات تتحكم السلطة فيه". وهنا يجدر الوقوف أمام طبيعة الأزمات إذ تثبت دراسات الحالة أنها ليست كلها سواء في التأثير في المجال العام، فبينما الحروب والصراعات والأوبئة... إلخ، تمثل بشكل أكبر تهديدًا من كونها فرصًا للحركات الاجتماعية، فقضايا وأزمات أخرى مثل البيئة والمناخ والنساء تمثل فرصًا أكثر من كونها تحديات لها.

في جنوب إفريقيا، تستمر أوجه عدم المساواة الكبيرة في تقديم الخدمات على أسس عرقية واقتصادية، وغالبًا ما تنعكس على التمييز العرقي في عصر الفصل العنصري. لذلك سعت حملة العمل من أجل العلاج أو ما تعرف أيضًا باسم TAC إلى التدخل وتحدي أوجه القصور الحكومية في تقديم الخدمات في مجال الرعاية الصحية. ومن خلال القيام بذلك علنًا، فإن الحملة غيرت النقاش العام حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتساعد في تحديد مشاركة المجتمع المدني في الديمقراطية الشابة في جنوب إفريقيا بعد الفصل العنصري. وقد أسسها ناشطون شاركوا في النضال ضد الفصل العنصري وداعمون لحقوق مجتمع الميم، ولديها روابط مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، مثل: النقابات العمالية من خلال هذا التاريخ المشترك.

تاريخيًّا، ترأس الجيل الأول واحدة من أنجح حملات المناصرة في حقبة ما بعد الفصل العنصري، لكن هذه المعرفة/الذاكرة المؤسسية لا يبدو أنها سمة من سمات الحركة الحالية. وقد زعم الجيل الأول أنه لم يتم تطبيق أي من الدروس المستفادة من النضال من أجل مضادات الفيروسات القهرية أثناء أزمة كوفيد (من قبل لجنة العمل الاستشاري الحالية).

ويشير ناشطو الجيل الأول إلى دور توجيهات الممولين، التي أصبحت الآن أكثر بروزًا في الحملة حيث تعد لجنة العمل الاستشاري "تقارير جميلة بالأرقام" ولكنها لا تتخذ إجراءات فعلية لإحداث التغيير – هنا تم رسم التمييز بين "مشاركة" المجتمع و"انخراط" المجتمع وكذلك أيضًا بين "المخرجات" و"النتائج".[21]

ويرى ناشطو الجيل الأول أن ثمة اليوم وجهًا جديدًا لـTAC. فطبيعة وخلفية ناشطي الحركة قد تغيرت حيث لم يعودوا خبراء في علم الإيدز (وهو شيء كانت به تفتخر الحملة الأصلية) – حتى إن الموظفين ليسوا على دراية جيدة بالأطر التشريعية

[20] Sofia Donoso and Emilia Cuadros, the case study of Chile, internal paper in the framework of the project Activism, Policy and Transformation, part of a Project in the Movements, Policy, and the Politics of Inequality theme within the Politics of Inequality research programme at London School of Economics and Political science, not published.
[21] Shauna Mottiar and Arpy Manusyan, the case study of South Africa, Opcit.

والجوانب القانونية للحقوق والرعاية الصحية. ومن الصحيح أيضًا أن 73٪ من أعضاء TAC الحاليين سلبيون لفيروس نقص المناعة المكتسبة وهو ما يتناقض مع الحملة الأصلية حيث كان أغلب الأعضاء مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

أما فيما يتعلق بطبيعة ميزان القوى داخل الحركة، فيرى ناشطو الجيل الأول أن ثمة عددًا من مراكز القوة داخل الحركة اليوم:

- **الرجال الكبار**: الذين تكمن قوتهم في قدرتهم على الوصول إلى الممولين، وأنهم يستطيعون التحدث والكتابة باللغة الإنجليزية.
- **المرأة في المناصب القيادية**: تكمن قوتهن في قدرتهن على الوصول إلى الرواتب والاجتماعات والمؤتمرات الهاتفية مع الممولين الدوليين. وقد تلقى عديد منهن تعليمهن من خلال TAC وعندما أصبحن مستعدات لتولي مناصب قيادية تسبب ذلك في حدوث نوع من التوتر داخل الحركة. ضمن هذه المجموعة كانت هناك نساء لسن بالضرورة مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية وكان دخلهن أقرب إلى الطبقة المتوسطة وانعكس ذلك على لفتة تأرجح مفاتيح السيارة (لأنهن يمتلكن سيارات ولم يكن عليهن استخدام وسائل النقل العام).
- **الناشطات على الأرض**: تكمن قوتهن في حقيقة أنهن كن على الأرض ويحافظن على الحركة حية من خلال تنظيم وتجنيد ودعم الأسر. لقد مكنت المعرفة التي اكتسبنها من خلال برنامج TAC العاملين في مجال الرعاية الصحية وحولت مرافق الرعاية الصحية إلى الأفضل.

من جانبهم يرى ناشطو الجيل الحالي أن التوترات داخل الحركة يمكن فهمها على عدد من المحاور:

- العضو النظري مقابل العضو ذي الخبرة المعيشة: يتفاعل الموظفون الذين لديهم مساعدة طبية خاصة والذين لا يحتاجون إلى الوصول إلى الرعاية الصحية في القطاع العام يوميًّا مع أولئك الذين يحتاجون إليها، وبالتالي فإن عمل/نجاح الحملة ليس له تأثير مباشر في رفاهيتهم/بقائهم.
- التوترات بين المتطوعين والموظفين المدفوعة الأجر.
- الانقسام الجنسي – ليس كل شخص في الحملة حساسًا تجاه قضايا مجتمع الميم وهناك اعتراف بضرورة التحديث المستمر والمعلومات حول هذا الموضوع.

وتم طرح نقطة أخرى حول الروح المتغيرة داخل TAC (التي تعكس الأزمة في جنوب إفريقيا بشكل عام). "يمكنك منح الناس فرص عمل والناس متعطشون إلى الوظائف ويريدون رواتب". ينعكس هذا أيضًا في الطريقة التي تم بها تلقي الانتقادات المتعلقة بأخذ التمويل من الحكومة: "لقد تعرضت للتخريب لأننا" في حاجة إلى الحصول على المال "–في عصرنا لم تكن المسألة تتعلق بالمال، بل بحياتك، والآن يشعر الموظفون بالقلق بشأن التوظيف".[22]

أما في حالة أرمينيا، فمن المهم أن نلاحظ أنه في كثير من الحالات، ساهم المسؤولون الذين انتقلوا من القطاع الخاص إلى القطاع العام والذين يروجون للمصالح الاقتصادية ويسترشدون بالأيديولوجية النيوليبرالية أيضًا في عملية تعزيز أجندة فتح منجم أمولسار، وحماية مصالح القطاع الخاص. وينتقد الناشطون الحكومة التي تشكلت بعد الثورة لعدم وجود أيديولوجية وترويجها للأيديولوجية النيوليبرالية بدلًا من ذلك، وخاصة في مسائل الشؤون الاقتصادية: صناع القرار من الأيديولوجية النيوليبرالية هم أكثر صراحة وهم من المؤيدين لمشروع منجم أمولسار، الذي يَعِد بعوائد استثمارية ويهمل حق الناس في حياة صحية وآمنة. وبغض النظر عن كل شيء، حتى بعد الثورة، كان التعاون نشيطًا إلى حد ما في المرحلة الأوَّلية. تم تشكيل مجموعة عمل تحت هيئة حماية البيئة والتفتيش على التعدين في جمهورية أرمينيا، التي ضمت مواطنين وناشطين يعيشون

[22] Ibid.

بالقرب من جبل أمولسار. ومع ذلك، بمرور الوقت، أصبح عدم جدية هذا التعاون واضحًا، وأجبر قرار مواصلة الاستعدادات للتعدين الناشطين على التخلي عن أسلوب الحوار في مقابل الشروع في أعمال عصيان مختلفة، وإغلاق الطرق المؤدية إلى الجبل.[23]

وفي لبنان، اعتمدت السّلطة في مسعاها للسيطرة على الاتّحاد العمالي العام وعلى النشاط النقابي بشكل عام على عديد من الوسائل والإستراتيجيات الّتي أدّت إلى إضعاف الاتحاد داخليًّا وضرب استقلاليّته وإلى التّضييق عليه وعلى تحركاته خارجيًّا بالإضافة إلى إضعاف قدرة العمال على الانخراط في العمل النقابي. حيث تم تأسيس نصف النقابات العمالية الموجودة حاليًّا ضمن الاتحاد العمالي العام خلال فترة الحرب الأهلية وبعدها[24]، حيث ارتفع عدد الاتحادات النقابية والنقابات المنضوية تحت الاتحاد العمالي العام من 22 إلى 60 اتحادًا نقابيًّا ومن 225 إلى 525 نقابة معظمها وهميّة[25]، يتحكم فيها أفراد موالون لأحزاب السلطة.

يظهر التضييق على النقابات من خلال التّدخّل السياسي الّذي تعرّضت له، فقد حاولت وزارة العمل السيطرة السياسية والطائفية على الحركة العمالية من خلال التّدخّل في شؤون الاتحاد العمالي العام وإساءة استخدام حق منح تراخيص تأسيس النقابات ما أدّى إلى ضرب استقلالية الاتحاد العمالي العام، وإلى تراجع مستوى الديمقراطية فيه وفي النقابات الّتي اتّسمت بسيطرة أفراد معيّنين عليها من دون وجود آلية ديمقراطيّة واضحة لإدارتها وادارة عملية الانتساب إليها.

ويمكننا رصد ذلك على المستويات الثلاثة للتضييق المذكورة في بدايات الورقة عبر الحالات المختلفة محل الدراسة:

1. على المستوى القانوني والتشريعي:

تحرِم قوانين العمل اللبنانية موظفي القطاع العام من الحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها، خلافًا للمعاهدات الدّوليّة الّتي يلتزم بها لبنان، هذا الواقع أدّى إلى محاولة التفاف الموظفين على هذه القوانين وابتكار صيغ مختلفة للتنظيم النقابي في الإدارات العامّة كما في حالة "رابطة موظفي القطاع العام" أو "رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي".

كما حاولت السلطة ضرب الاتحاد العمالي العام بالطرق القانونية، من خلال مشاريع القوانين الّتي تسمح لوزارة العمل بالتدخل في عمل الاتحاد العمالي العام. وإثر رفض الاتحاد العمالي العام لهذه الاقتراحات، رد وزير العمل على رفض مشروعه بالترخيص لاتحادات ونقابات حزبية وطائفية جديدة لمن يشاء من قادة الأحزاب والطوائف[26]، ما أدّى إلى فقدان الاتحاد العمالي العام لاستقلاليّته، ولاحقًا إلى انشقاقات كثيرة في صفوفه على خلفية اعتقال رئيسه المنتخب إلياس أبو رزق في عام 1998، ثم انتخاب غسّان غصن المقرّب من رئيس حركة أمل، نبيه برّي في عام 2001، الّذي لعب دورًا أساسيًّا في ضرب العمل النقابي وتوجيه الاتحاد العمالي العام إلى العمل بما يتناقض مع مصالح العمال.

في حالة تشيلي، أدى اشتراك الأحزاب الاشتراكية المناهضة للديكتاتورية في الحكومات التالية إلى سقوط بينوشيه لتعقيد العلاقة بين الحركة النسوية والدولة، لكنه أيضًا لعب دورًا مهمًّا في الدفع لإصدار تشريعات تقدمية خاصة بالمرأة[27]. في عام ١٩٩١، تم تأسيس "الخدمة الوطنية للمرأة والمساواة بين الجنسين"، في فترة رئاستها الأولى من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، قامت

---

[23] Nvard Margaryan and Mariam Khalatyan, the case study of Armenia, Opcit.

[24] فواز طرابلسي، الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان، دار الساقي، 2016.

[25] المرجع السابق، وانظر أيضًا: بلقيس عبدالرضا، "نقابات لبنان الواهية." العربي الجديد، 2014، https://bit.ly/48tfnss

[26] فواز طرابلسي، الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان، مرجع سبق ذكره.

[27] Haas, Liesl (2006), 'The Rules of the Game: Feminist Policymaking in Chile', Política 46, pp. 199-225, ISSN: 0716-1077

ميشيل باتشيليت بإنشاء نظام لرعاية الأمومة وتعميم التوعية الجنسية على المدارس وإطلاق مبادرات لتوفير وسائل تحديد النسل بالمجان. لكن قوبلت هذه التشريعات بعديد من القيود المتعلقة بالنظام الهيكلي لبرلمان تشيلي والحاجة إلى إرضاء أحزاب الوسط والتأثير القوي نسبيًا للقوى السياسية المحافظة المعادية للنسوية.

كما شهدت المجر هجومًا على المجتمع المدني وخاصة المنظمات غير الحكومية بسبب زيادة القيود التي تفرضها الحكومة. يقول المحللون إن حكومة رئيس الوزراء فيكتور أوربان استهدفت المنظمات التي تنتقد سياساتها واتهمتها بخدمة المصالح الأجنبية. أدى هذا إلى زيادة المخاوف بشأن انكماش الفضاء المتاح للحريات المدنية[28].

والحالة التونسية تعد نموذجًا واضحًا هنا حيث اتسم المناخ السياسي منذ جويلية/يوليو 2021 بالتوتر، ما مثل أرضية خصبة لتمرير مقترح القانون الأساسي عدد 027 لسنة 2023 المتعلق بتنظيم الجمعيات وكان هذا المقترح ببادرة من مجموعة من النواب والنائبات، الذي من المفترض أن يقنن عمل الجمعيات إلا أنه في الواقع كان تهديدًا حقيقيًّا لمبدأ حرية المجتمع المدني، فهو يمنح الإدارة سلطة تقديرية واسعة[29] ويطرح تهديدات بحل الجمعيات ويفرض قيودًا صارمة على مسألة التمويل وتعبئة الموارد وهذا ما أثار مخاوف المنظمات والجمعيات في تونس التي عبَّرت عن رفضها لأي مساس بحرية العمل الجمعياتي وتم إصدار جملة من البيانات والقيام ببعض المظاهرات للتعبير عن رفض هذا المقترح الذي لم يمر إلى الآن، ولكن اليوم تعرف عديد من الجمعيات تضييقات مرتبطة أساسًا بمسألة التمويل ما أدى إلى انغلاق الفضاء المدني مقارنة بفترة الانفتاح الكبير بعد الثورة في 2011.

2. على صعيد الحركة:

تملك السلطة اللبنانية تاريخًا من الاستعانة بالقوى الأمنية والجيش في قمع التحركات العمالية، حيث تم توثيق عديد من الحالات الّتي تدخَّل الجيش بعنف فيها لقمع احتجاجات وإضرابات عماليّة لا سيّما في فترة نشاط الاتحاد العمالي العام، كما قد قامت السلطة في مسعاها للسيطرة على الاتحاد العمالي العام باعتقال رئيسه إلياس أبو رزق إثر إعادة انتخابه في عام 1997[30].

فعلى سبيل المثال في عام 2022 واجهت السلطة إضراب موظفي القطاع العام عبر التضييق على الموظفين والضغط عليهم بهدف منع مشاركتهم في الإضراب، فقامت بتهديدهم باتخاذ إجراءات تأديبيّة ضد كل من يتغيّب عن عمله لأكثر من يومين كما تم التهديد بالمعاقبة عبر الخصم من مستحقاتهم، ما أدى إلى تراجع كثير من الموظفين عن المشاركة في الإضراب رغم إعلان رابطة الموظفين استمرار الإضراب خوفًا على وظائفهم أو بسبب غياب الإيمان بالقدرة على إحداث تغيير في خضم الأزمة الاقتصادية الكبيرة الّتي يمرّ بها لبنان[31]. هذا الواقع الّذي وصلنا إليه اليوم هو استمرار لسنوات طويلة من التضييق على الحركات العمالية والنقابية أدّى إلى فقدان قدرتها على التأثير وفقدان ثقة العمال والموظفين بهذه الوسيلة المطلبية نتيجة لتراجع قدرتها وتقلّص المساحة الّتي تملكها وتناور بها.

كما لعب وزير التربية والتعليم إلياس أبو صعب في عام 2015 على ضرب إضراب أساتذة التعليم الثانوي عن تصحيح الامتحانات الرسمية من خلال إقرار إفادات النجاح لجميع المتقدمين للامتحانات الرسمية ما أدى إلى إفشال الإضراب

---

[28] Freedom House Report 2023, https://freedomhouse.org/country/hungary/freedom-world/2023

[29] انكفاضة قانون الجمعيات مشروع يهدد المجتمع المدني في تونس https://n9.cl/j08o4

[30] فواز طرابلسي، الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان، مرجع سبق ذكره.

[31] الأخبار. "كسر إضراب الموظفين: السلطة ستتجرأ على الدولار الجمركي"، 2022. https://al-akhbar.com/Politics/342364 .

وضياعه سدًى دون الوصول إلى نتائج. وقد كان لهذا القرار تداعيات سلبية على الطلاب الّذين حرموا من شهادة رسمية تقدّر نتائجهم.

في فترة التحول الديمقراطي عام ١٩٩٠، شاب التوتر العلاقة بين نسويات المؤسسة والنسويات المستقلات. دعمت نسويات المؤسسة "جبهة أحزاب من أجل الديمقراطية" التي تألفت من أحزاب وسط ويسار وانضممن إلى تلك الأحزاب. وقد حكمت الجبهة تشيلي من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٠. على الصعيد الآخر، استمرت النسويات المستقلات في انتقاد التقدم البطيء في الأجندة النسوية خلال تلك الفترة. على الرغم من هذا التوتر، كانت أهم إنجازات تلك الفترة هي تحويل مطلب أساسي إلى شكل مؤسسي من خلال إنشاء "الخدمة الوطنية للمرأة والمساواة بين الجنسين"[32].

3. على مستوى الخطاب:

تأميم الإعلام في عدة دول في آخر عشر سنوات، مثل: مصر والمجر، غالبًا يرافقه خطاب يُخوّن الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني، حيث يُصوَّرون كعملاء لقوى خارجية تهدف إلى زعزعة الاستقرار. هذا الخطاب يسعى إلى تقويض شرعية هذه الحركات وتحييد دورها في الإصلاح السياسي، ما يعزز هيمنة الدولة على السرد العام ويحجم مساحة المعارضة.

وفي أرمينيا، استخدمت السلطات وأصحاب المصالح في المضي قدمًا في مشروع أمولسار التلاعب الإعلامي للتشهير بالناشطين، وكذلك تم استخدام التقاضي الإستراتيجي ضد تدخلهم في تلك القضية.[33]

والإعلام ليس الوسيلة الوحيدة لهذا التشويه فتستخدم كذلك مؤسسات الدولة في نشر هذا الخطاب، ففي لبنان عملت السلطة السياسية بالتعاون مع الهيئات الاقتصادية على إلقاء اللوم في الأزمة المالية على مشروع سلسلة الرتب والرواتب بحجة أنه يفرض عبئًا كبيرًا على الخزينة والمجتمع. كما عملت على تشويه سمعة الحركة واتهامها بالتسبب في مزيد من التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي، ما أدى إلى تحويل الرأي العام ضد هيئة التنسيق. وقد تم الاستفادة من هذه الحجج في ضرب وحدة هيئة التنسيق من خلال تسخير الأصوات الموالية للأحزاب في روابط الأساتذة والعمال. كما ساهم إقرار النجاح في الامتحانات الرسمية عن طريق الإفادات في تقليب الرأي العام ضد الهيئة حيث ظهر إضراب الأساتذة على أنه كان من دون جدوى.

في تشيلي، شهدت فترة ما بعد الدكتاتورية تزايدًا في إضفاء الصفة الأكاديمية على الحركة النسوية، حيث ظهرت التكنوقراطية الجندرية وبدأت عدة منظمات غير حكومية ومراكز بحث في العمل على القضايا الخاصة بالمرأة. على الرغم من ذلك، انتقدت النسويات المستقلات الحركة النسوية باستمرار بسبب توافقها مع الأجندة السياسية لـ"جبهة أحزاب من أجل الديمقراطية" الحاكمة، التي أعطت الأولوية للمطالب المعتدلة على حساب المطالب الراديكالية كتلك المتعلقة بالإجهاض والطلاق. بينما ظلت المطالب المتعلقة بتمثيل المرأة في المجال العام والحقوق الجنسية والإنجابية على نفس الأهمية، اكتسبت مطالب أخرى تتعلق بالهوية أهمية أكبر. تتسم هذه المطالب بالتقاطعية (مثل: الانشقاق الجنسي وحقوق السكان الأصليين) وظهور الحركة المطالبة بإعطاء الأولوية لاسم الأم في تسمية الأطفال. من تسعينيات القرن الماضي وحتى أوائل الألفينات، مرت الحركة النسوية في تشيلي بمرحلة صمت وتفكك نسبي وتقلصت قدرتها على الحشد. يرجع هذا إلى حد كبير إلى التوتر السائد بين النسويات المنتميات إلى المؤسسة والنسويات المستقلات. لكن على الرغم من فترة الهدوء، ظلت الحركة النسوية نشيطة واستمرت في لعب دور مهم في تشكيل المجتمع والسياسة في تشيلي.

[32] Sofia Donoso and Emilia Cuadros, the case study of Chile, Opcit.
[33] Nvard Margaryan and Mariam Khalatyan, the case study of Armenia, Op.Cit.

على الثلاثة مستويات السابقة نرى أن التضييق لا يتم فقط على الناشطين، بل يمتد إلى إستراتيجيات العمل كذلك، فالناشطون يتم مواجهتهم عبر تحجيم قدرتهم على الحركة من خلال تضييق مساحات التحرك والتهديد المستمر الذي قد يؤدي إلى سلب الحرية وأحيانًا الحياة، ويمتد ذلك إلى فئات غير مسيسة بالضرورة تحسبًا، كالفنانين ومشجعي الكرة والطلاب. أما الإستراتيجيات فيتم ذلك عبر سد الثغرات القانونية والسياسية وكذلك الاجتماعية التي يمكن من خلالها التعامل مع القضايا.

ثالثًا: الحركات الاجتماعية العمل ثم العمل

في جنوب إفريقيا، حققت حملة TAC عدة انتصارات رئيسية في وقت مبكر من وجودها. فأولًا، حشدت جهودها للمساعدة في كسب قضية قضائية ضد شركات الأدوية العالمية، فضمنت بذلك واردات رخيصة نسبيًا من الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية إلى البلاد. وثانيًا، نجحت في تأمين التزام من الحكومة الجنوب إفريقية نفسها في عام 2003 بتوفير الوصول إلى الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية وغيرها من علاجات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكان هذا الأمر بالغ الأهمية في ضوء الموقف الأولي لحكومة مبيكي، التي تأثرت بشدة بنظريات مبيكي الشخصية حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتراوحت هذه النظريات بين المعلومات المضللة حول الفيروس وعلاجه وإنكار الجوانب الرئيسية لعلم الفيروسات، الأمر الذي وضع سياسة الحكومة الجنوب إفريقية الصحية في خلاف مع كثير من المجتمع العلمي الدولي. وعلى هذا فإن الحملة الرامية إلى تأمين إمكانية الوصول إلى الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية وتوزيعها في جنوب إفريقيا كانت معركة معقدة وشاقة خاضتها اللجنة. ويزعم مارك هيوود وزاكي أتشمات، مؤسسا حملة العمل من أجل التغيير، أن الأمر أتاح رفع دعوى قانونية استنادًا إلى دستور جنوب إفريقيا بعد انتهاء نظام الفصل العنصري. وقد اقترنت هذه الإستراتيجية المتمثلة في رفع الدعاوى القانونية على المستوى الوطني والإقليمي بالمظاهرات في الشوارع والإجراءات المحلية التي قام بها الأعضاء والمؤيدون.[34]

وتستند منظمة TAC إلى تجارب مؤسسها وتكتيكات العمل المباشر وخلفية مناهضة الفصل العنصري، وهو ما أعطى الحركة زخمًا كبيرًا مع إطلاقها. ويرى الجيل الأول من ناشطي TAC أن القوة الحقيقية لهذه الحركة جاءت من كونها بنت حركة اجتماعية يقودها أشخاص هم أنفسهم يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية. فهي تستمد قوتها من عملها مع تلك الفئات بدلًا من أسلوب الانخراط من الخارج كما هو حال بعض المنظمات غير الحكومية. ويشير ناشطو الجيل الأول إلى الطريقة التي كانت بها حملة TAC الأصلية متوافقة بشكل وثيق مع الحركات النقابية والمنظمات القائمة على الإيمان ويمكنها التعبئة عبر هذه القطاعات. لكن لم يعُد هذا هو الحال اليوم لسببين: الأول، لأن السياق الوطني قد تحول "تفككت حركة العمال الآن ولم تعُد الكنيسة تخوض مثل تلك المعارك". وثانيًا، TAC لم يعُد لها جذر حقيقي في المجتمعات، لذا فإن الارتباط بنضالات النقابات ليس سلسًا "غالبًا ما تكون TAC في اجتماعات النقابات، ولكن النقابات لا تنضم إلى نضالاتنا". في المقابل، يرى الجيل الثاني للحركة، وهو الجيل الحالي، أن الحركة صارت تستخدم اليوم "لغة جديدة وأدوات جديدة" وهي قادرة على تتبع "الأسباب الجذرية" للمشاكل في قطاع الرعاية الصحية بشكل عام. ويزعم ناشطو الجيل الثاني أن "لدينا مخالب عبر قطاعات مختلفة لتشكيل عالم افتراضي". ومع ذلك، فمن المسلم به أنه فيما يتعلق بالعلاقات مع وزارة الصحة

[34] Shauna Mottiar and Arpy Manusyan, the case study of South Africa, Op.Cit.

على سبيل المثال "نحن داخل السياج وخارجه". وتتركز تكتيكات التعبئة أيضًا في وسائل التواصل الاجتماعي – "نحن موجودون على فيسبوك وهذه هي الطريقة التي تنمو بها فروعنا".[35]

تم حل شركة ليديان الدولية، المسجلة في جيرسي، رسميًا في عام 2021 بأمر من المحكمة. كان هذا يرجع في المقام الأول إلى حصار الاحتجاج الذي منع العمليات في موقع المنجم، الذي كان الحيازة الاستخراجية الوحيدة لشركة ليديان الدولية. تم نقل ملكية أصول ليديان الدولية، بما في ذلك موقع أمولسار، إلى شركة ليديان فنتشرز أوف كندا وفرعها، ليديان أرمينيا. ولم يتم منح تصاريح المياه الجديدة التي تقدمت بها الأخيرة في يناير/كانون الثاني 2022. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن مستقبل المنجم نفسه والحركة ضده واضحًا. وعلى الرغم من توقف عمليات الحصار والاستخراج، فإن الدعاوى القضائية المستهدفة من قبل شركة ليديان ضد الناشطين مستمرة. وشهد عام 2022 حتى الآن فجوة نسبية في الموقع حيث تكيفت المبادرات المدنية مع ظروف ما بعد الثورة المخملية (وصراع ما بعد عام 2020)، ومع استئناف شركات التعدين لجهودها لاستخدام المنجم. واعتبارًا من منتصف سبتمبر/أيلول 2022، بدأ الجيش الأذربيجاني عمليات هجومية على الحدود الأرمينية، بما في ذلك في بلدة جيرموك بالقرب من مجمع المنجم. وبالتالي أصبح مصير المنجم نفسه موضع تساؤل.[36]

أما عن حالة تشيلي، ففيما يلي رصد للعوامل المتعلقة بتطور الحركة النسائية من حيث القوة التنظيمية والتوسع في الأنشطة الجماعية وهي العوامل التي لعبت دورًا مهمًا في إحداث تغيير اجتماعي وسياسي في البلاد:

١- التقارب بين نسويات المؤسسة والنسويات المستقلات: في أوائل الألفينات، أصبح النظام التعليمي فضاء أساسيًا لإعادة صياغة الحركة النسوية حيث قاد طلاب المدارس الثانوية والجامعات سلسلة من الاحتجاجات التي نتج منها جيل جديد من الناشطات النسويات. في أعقاب موجة الاحتجاجات النسوية في عام ٢٠١٨، أسست عدة جامعات في مختلف أنحاء البلاد تنسيقيات تركز في القضايا المتعلقة بالوعي الجنسي والنوع الاجتماعي. أدت كل من احتجاجات عام ٢٠١٩ وجائحة كوفيد-١٩ إلى توحيد المنظمات النسوية الجديدة التي نشأت في الجامعات مع الأجيال الأقدم من النسويات. لكن وفقًا للمقابلات التي تم إجراؤها لهذه الدراسة، كان للعمل الجماعي في لجنة صياغة الدستور الدور الرئيسي في التقارب بين النسويات من أجيال مختلفة والمنظمات النسوية.

٢- إنشاء منظمات جديدة: شهدت الحركة النسوية في تشيلي ظهور منظمات جديدة تتبنى مناهج مختلفة في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. قامت "شبكة مناهضة العنف ضد المرأة"، وهي مجموعة نسوية مستقلة، بحملات للقضاء على العنف المبني على النوع. كما نجحت "مجموعة ٨ مارس" النسوية، التي تنسق المسيرات السنوية في يوم المرأة العالمي، في تعبئة تجمهرات حاشدة. على الصعيد الآخر، ركزت تنسيقية الجامعات النسوية في زيادة تمثيل المرأة السياسي والمطالبة بحقوق المرأة من خلال الحركة الطلابية. لعبت الاحتجاجات النسوية في عام ٢٠١٨ دورًا محوريًا في تأسيس وترسيخ هذه المجموعات. كما أن معارضة الحركة النسوية للحكومة اليمينية التي لم تعبأ بالمطالب النسوية ساهمت في توحيد الجمعيات النسوية المختلفة.

٣- الصراعات القطاعية وتأسيس الجبهات النسوية: في أوائل الألفينات، شهدت تشيلي ارتفاعًا ملحوظًا في موجات الاحتجاج القطاعية بما فيها الاحتجاجات المتعلقة بالتعليم والبيئة ونظام التقاعد. أدت هذه الاحتجاجات إلى تأسيس جبهات نسوية من داخل المنظمات المختلفة. على سبيل المثال، أسست "حركة الدفاع عن الحق في المياه والأرض والحماية البيئية"، المعروفة

[35] Ibid.
[36] Nvard Margaryan and Mariam Khalatyan, the case study of Armenia, Op.Cit.

باسم "موداتيما" قسمًا نسويًّا يركز في ضرورة الاعتراف بدور المشروعات الاستخراجية في تعميق اللامساواة بين الجنسين فأصبحت الحركة تتعامل مع القضايا البيئية من منظور جندري.

٤- تأسيس أحزاب سياسية جديدة بجبهات نسوية وتضمين الأجيال الجديدة من النسويات: لعبت الحركة النسوية دورًا مهمًّا في ظهور أحزاب سياسية جديدة زادت بدورها من تأثيرها. يتكون ائتلاف "الجبهة العريضة" وهو الائتلاف السياسي للرئيس جابرييل بوريتش من ثلاثة أحزاب سياسية حديثة التأسيس ("الثورة الديمقراطية" و"التوافق الاجتماعي" و"الشعب") وهي أحزاب ترجع أصولها إلى الحركة الطلابية وبها وجود نسوي قوي. على سبيل المثال، وزيرة المرأة والمساواة بين الجنسين عضوة في حزب "التوافق الاجتماعي" وهو حزب الرئيس بوريتش[37].

شهد لبنان في العقدين الأخيرين محاولات عديدة لإعادة إحياء العمل النقابي، وكان أبرز هذه التجربة هو هيئة التنسيق النّقابية الّتي تأسّست في عام 2011 وعملت على المطالبة بتصحيح الأجور وإقرار سلسلة الرتب والرواتب. شكلت هذه الهيئة تحالفًا بين عديد من الروابط الخاصة بالعاملين في القطاع العام، وقد لعبت دورًا مهمًّا واستطاعت حشد الآلاف في مظاهراتها. وعلى الرغم من إقرار سلسلة الرتب والرواتب أخيرًا في عام 2017، فإنّ هيئة التنسيق النقابية قد تعرضت لمعارضة قوية وضغوطات كبيرة مارستها عليها السلطة السياسية بالتعاون مع الهيئات الاقتصادية على الهيئة. وقد خلصت هذه الضغوط إلى توجيه ضربة قوية إلى اللائحة اليسارية الّتي قادت الهيئة في السنوات السابقة من خلال تحالف قوى السلطة في لائحة مضادة تمكنت من الفوز بـ16 من أصل 18 من مقاعد رابطة أساتذة التعليم الثانوي[38].

إن هذه الانتصارات أصبحت ممكنة بفضل تأطير حملات وإقامة تحالفات واستغلال المساحات المتاحة للعمل من أجل التغيير في قضايا حول الحقوق معترف بها دوليًّا في الحياة، وتختلف بين الحالات طبقًا لطبيعة النظام السياسي وتطوره، فبعض هذه الحملات تسعى إلى التغيير السياسي وبعضها يهدف فقط إلى طرح الوعي والمعرفة بهذه القضايا، لكن في النهاية يظل انفتاح المجال العام شرطًا أساسيًّا للتأثير في القضايا، بينما في حال الإغلاق والتضييق تصبح القضية والعمل عليها يهدف إلى فتح المجال العام. أي إن العلاقة بين التأثير والمجال العام هي علاقة متبادلة وليست علاقة في اتجاه واحد.

رابعًا: الحركات الاجتماعية، تواصل الطريق

في حالة جنوب إفريقيا، لقد جمعت الإستراتيجية الشاملة التي انتهجتها اللجنة منذ عام 1998 بين العمل القانوني والعصيان المدني والمظاهرات في الشوارع وبناء التحالفات مع منظمات المجتمع المدني الأخرى والمساعدة المتبادلة المحلية. وبشكل عام، أثبتت هذه الإستراتيجية نجاحها بشكل ملحوظ. فقد حققت اللجنة انتصارات قانونية رئيسية في وقت مبكر من عمرها، وهو ما أدى إلى تغيير جذري في سياسة تقديم الخدمات الوطنية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما أثرت شهرة المنظمة في الخطاب العام الوطني حول هذا المرض. ويعزو مؤسسو اللجنة مثل مارك هيوود، هذا النجاح القانوني إلى بناء اللجنة للتحالفات وتأطير قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حول خطاب حقوق الإنسان. ويشير فريدمان وموتيير إلى النجاحات الملحوظة التي حققتها الحملة، وخاصة في ضوء الاتجاهات الساحقة نحو المنظمات غير الحكومية في الحركات الاجتماعية في الجنوب العالمي في التسعينيات، لكنهما يشككان في إمكانية تكرار نموذج اللجنة في سياقات

[37] Sofia Donoso and Emilia Cuadros, the case study of Chile, Op.Cit.

[38] فواز طرابلسي، الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان، مرجع سبق ذكره.

أخرى والتركيز المفرط المحتمل في التقاضي من قبل قيادتها. ومع ذلك، كان للجنة المساعدة التقنية آثار دائمة في مشهد تقديم الرعاية الصحية في جنوب إفريقيا. يزعم روبنز وفون ليبريس أن تدخلاتها على المستويين الوطني والقانوني والمحلي "أضفت طابعًا ديمقراطيًّا" على برامج تقديم خدمات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال إدخالها في مساحة أكثر توجهًا نحو المرضى. وعلاوة على ذلك، يمكن القول إن اللجنة ساعدت في تمكين دائرتها الانتخابية من خلال الدعوة، وساهمت في إزالة وصمة العار عن مواطني جنوب إفريقيا الذين يعيشون مع المرض. ومع تحول إستراتيجية اللجنة تدريجيًّا إلى الدعوة المحلية، ومع تزايد أهمية جيل جديد من الناشطين داخليًّا، قد تتناول الأبحاث الجديدة قدرة اللجنة على الدفاع عن مكاسبها العديدة والبناء عليها.

كما تعمل حملة TAC من خلال ما يمكن تسميته بالبنية المزدوجة. فهناك خصائص هيكلية وتكتيكات وأنشطة روتينية مميزة بين المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية للمنظمة. ويشبه المستوى الوطني إلى حد كبير المنظمات غير الحكومية أو منظمات الحركات الاجتماعية ذات الطابع الرسمي المماثل. ويتم تسمية قياداتها، واتخاذ القرارات داخليًّا في الأغلب، وهذا المستوى هو القوة الأساسية وراء الدعاوى القضائية بسبب ارتباطاتها المؤسسية. وعلى المستوى المحلي، تعمل فروع الحملة بشكل شبه مستقل عن المستوى الوطني، وإن كان ذلك في المقام الأول بسبب الأعداد الكبيرة في المستوى الأول، ما يجعل السيطرة الشاملة من أعلى إلى أسفل غير عملية. وعلى الرغم من أن القيادة الوطنية تتمتع بدرجة عالية من النفوذ على الإستراتيجية العامة للمنظمة، فإنه لم تكن هناك نزاعات كبيرة حول الديمقراطية الداخلية في وقت كتابة هذا التقرير. ومع ذلك، هناك بعض المخاوف الداخلية بشأن التفاوتات العرقية والجنسانية بين المستويين المحلي والوطني. يعكس التمييز الوطني والمحلي الحملة الإستراتيجية المزدوجة للمنظمة. لقد أدارت المستويات الوطنية أغلب التحديات القانونية للحكومة، وحثت على تغيير السياسات على المستوى الوطني بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى. يشارك مستوى الفرع المحلي بشكل أكبر في جوانب تقديم الخدمات والمساعدة المتبادلة في عمل TAC. توفر الفروع مجموعة متنوعة من آليات الدعم لدائرتها الانتخابية، مثل: ورش العمل الإعلامية ومواد المساعدة وما إلى ذلك. يمكن القول إن هذا الجانب من عمل TAC ساهم في طول عمر المنظمة وقدرتها على الدعوة إلى مظاهرات شوارع كبيرة. لقد نظمت TAC مظاهرات في الشوارع بمشاركة أكبر من عضويتها على الورق، ما يعكس خطوطًا غير واضحة على مستوى الفرع بين "الأعضاء" والمؤيدين. يلاحظ موتيار ولودج أيضًا أن الأنشطة الأساسية لـ TAC في العقد الماضي تحولت أكثر نحو هذا المستوى المحلي.[39]

وفي أرمينيا تعتمد حركة أمولسار من الأساس على الجهود الفردية للناشطين، وهو ما يتطلب دعمًا أكبر من المجتمع المدني في أرمينيا. يواصل ناشطو حركة أمولسار انتقاد قدرات الحكومة فيما يتعلق بالمناجم، وخاصة فيما يتعلق بالتعدين وعواقبه. وقد نشأت قضية تضارب المصالح بعد أن نظَّم أعضاء الحكومة مناقشة مع ممثلي شركة التعدين وممثلي حماية مصالح ليديان (المنظمة التي تريد بدء التعدين في أمولسار)، ولكن لم يتم البدء في مناقشة مماثلة مع ناشطي "حماة أمولسار". ساهمت حرب كاراباخ الثانية والتصعيدات على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان في سبتمبر 2022 في تمهيد الطريق أمام السلطات الحالية لإعادة قضية فتح منجم أمولسار إلى جدول الأعمال.

بدأ تحالف من السكان المحليين ومنظمات المبادرة المدنية في حصار موقع المنجم في عام 2018 بعد الثورة المخملية. وحاولت قوات الأمن الخاصة التي توظفها شركة ليديان كسر حصار المحتجين في أغسطس 2020. وانتهى الحصار رسميًّا بحرب آرتساخ في سبتمبر ونوفمبر من ذلك العام، والتي وقعت بالقرب من موقع المنجم. يمكن القول إن هذا النزاع يمثل

[39] Shauna Mottiar and Arpy Manusyan, the case study of South Africa, Op.Cit.

اختبارًا رئيسيًّا للديمقراطية في أرمينيا بعد الثورة. تتجسد التحديات التي تواجه حكومة باشينيان الجديدة في طرد الفساد والاستغلال في رئاسة الوزراء سركيسيان في صورة مصغرة في نزاع أمولسار[40].

شكلت انتفاضة 17 أكتوبر 2019 فصلًا مهمًّا آخر في تاريخ العمل في لبنان. وشهدت الانتفاضة، التي دفعها الاستياء الواسع النطاق من الأزمة الاقتصادية والفساد السياسي، دعوات متجددة لقضايا العمال والعدالة الاجتماعية. ولكن تفتت النقابات العمالية وتسلل الفصائل السياسية إلى الحركات العمالية شكَّلا تحديات كبيرة.

أما في الفترة ما قبل الانتفاضة، فقد سعت هيئة التنسيق النقابية إلى الاستفادة من الحيز العام المتاح سواء بابتكار أطر تنظيمية جديدة، أو بالاستفادة من القوانين الّتي تسمح بحرية التجمع والتعبير والتظاهر، كما استفادت هيئة التنسيق النقابية من القوة الّتي يتمتع بها موظف القطاع العام المتفرّغ لتنظيم الإضرابات والاحتجاجات.

وقد ساهم حراك هيئة التنسيق النقابية في حشد شرائح مختلفة من المجتمع اللبناني وفي إعادة طرح القضايا الحقوقية والمطلبية بقوة على الرغم من الانقسام الّذي كان يعاني منه لبنان بين معسكري 8 و14 آذار، ولا شك أن الدّور الّذي لعبته هيئة التّنسيق قد ساهم في نمو جو سياسي اعتراضي جديد ساهم في قيادة حراك 2015.

في حالة تشيلي، حدث "تعميم" للأجندة النسوية والتأكيد على أن حتى في ظل سوء الأمور بشكل عام، تظل المرأة تعاني أكثر. في السنوات الأخيرة، تبنت الحركة النسوية في تشيلي إطار عمل تقاطعي جماعي أكثر قوة خاصة في أعقاب موجة الاحتجاجات وجائحة كوفيد-١٩. سلطت الجائحة الضوء على انعدام المساواة بين الجنسين في المجتمع التشيلي خاصة فيما يتعلق بالأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمة. تأثرت النساء بالجائحة أكثر، نتيجة لتواجدهن بأعداد كبيرة في الوظائف غير الرسمية وقليلة الأجر وهي الوظائف الأكثر تأثرًا بإجراءات الإغلاق. كما أدى إغلاق المدارس ومنشآت العناية بالطفل إلى زيادة العبء على النساء. لذلك لفتت الجائحة الانتباه إلى ضرورة تبني منظورًا تقاطعيًّا للأمور المتعلقة بالمرأة بحيث تأخذ في الاعتبار تجارب النساء المختلفة بناء على العِرق والطبقة الاجتماعية والميول الجنسية. كما شكلت الجائحة عائقًا أمام الحركة النسوية فيما يتعلق بالحشد في الشارع لكن لم تؤثر في قدرتها على التوصل إلى طرق جديدة لنشر الوعي بالمساواة مثل تدشين حملات من خلال الإنترنت.

لعبت المنظمات النسوية دورًا حيويًّا في صياغة دستور تشيلي الجديد وادخرت كثيرًا من الجهد والوقت لإتمام هذه المهمة لكن أثرت المحاولة غير الناجحة لتعديل دستور الدكتاتورية العسكرية بالسلب في الحركة النسوية. كما شهدت تشيلي في السنوات الماضية ارتفاعًا ملحوظًا في العنف ضد المرأة، ما أدى إلى إعلان الحركة النسوية عدم مشاركتها في المحاولة الثانية لصياغة دستور جديد للبلاد[41].

المسألة إذًا ليست من اتجاه واحد، فكما تتخذ السلطات إجراءات للتضييق تحاول الحركات الاجتماعية إيجاد مخارج لها، إما بالتحايل على هذه الإجراءات بشكل قانوني وإما عبر تنويع إستراتيجياتها للتواؤم مع الواقع، وقد يصل ذلك إلى عمليات حشد واسعة قد تؤدي إلى حراك أكبر يتم فيه التعاون والتشبيك بين حركات مختلفة وكيانات أخرى تعمل في إطار الفضاء العام لتشكل ضغطًا على السلطة لإعادة فتح المساحات أو حتى لتغيير أكبر من ذلك.

[40] Nvard Margaryan and Mariam Khalatyan, the case study of Armenia, Op.Cit.
[41] Sofia Donoso and Emilia Cuadros, the case study of Chile, Op.Cit.

خاتمة:

تُظهر الحالات السابقة أنه ليس هناك نمط واحد للتضييق على الفضاء العام، وليست كلها نابعة من السلطة، فبالإضافة إلى التضييق الذي تقوم به الدول السلطوية أو تلك التي تحاول استعادة الهيمنة على المجتمع، سواء على مستوى التشريع أو الحركة أو الخطاب، يمكننا كذلك تبيُّن عوامل ذاتية تتعلق بالحركات لا نستطيع القول إنها مسؤولة، بل تشكل عوامل مساعدة في هذا المجال، مثل:

- الثقافة السياسية التي تدفع الحركات إلى تخفيض سقف حركتها مع ضربات السلطة بالتحديد في الدول ذات التاريخ السلطوي، مثال: حالة تشيلي، التي لعب فيها التاريخ السلطوي دورًا كبيرًا في التأثير في استمرارية الحركات الاجتماعية، وأدى إلى حدوث انقطاعات في ممارسات الحركات الاجتماعية.

- أو ضعف الخبرة في الدول حديثة التحول التي تجعل الحركات غير قادرة على التعامل بمرونة وابتكار مع الواقع الجديد الأكثر قمعًا.

- يتجنب الممولون في أوقات كثيرة المشاكل ويضعون أنفسهم في ظل الحكومة ليتمكنوا من الاستمرار في العمل ما يضع الحركات التي كانوا مساندين لها في خطر. على سبيل المثال في دول، مثل: تونس ومصر، عندما يتوجه الكثير من مؤسسات التمويل إلى العمل في إطار الجهود الحكومية يؤدي ذلك إلى الإعاقة من حركتها ويؤثر في دورها في تدعيم الحركات الاجتماعية المستقلة (مثلًا، الحركات البيئية).

- كما نلاحظ أن التركيبة المجتمعية كذلك قد تمثل عائقًا أمام الحركات في مواجهة هذا التضييق، مثل مسألة الطائفية في الحالة اللبنانية، أو التقاليد الأبوية الذكورية في حالة تشيلي وتأثيرها في وصول الحركات النسوية إلى المجتمع بسهولة.

في المقابل تتنوع أشكال المقاومة للتضييق الذي تقوم به الدول.,

- وتكون الحركات ذات الخبرة الطويلة والإنجازات الأكثر، هي الأكثر قدرة على المواجهة المباشرة، مثل: الحشد والتظاهر. وهي حالة TAC في جنوب إفريقيا، التي تجمع في إستراتيجيتها بين العمل القانوني والعصيان المدني والمظاهرات في الشوارع وبناء التحالفات مع منظمات المجتمع المدني الأخرى والمساعدة المتبادلة المحلية. فقد نجحت TAC في تنظيم مظاهرات حاشدة في الشوارع بمشاركة أكبر من عضويتها على الورق بسبب خبرتها الطويلة في العمل والعلاقات التي بنتها طوال تلك السنوات.

- بينما الحركات الجديدة يكون سلاحها في هذه المواجهة الابتكار واتباع وسائل جديدة، كما ذكرت الدراسة، مثل: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو تطوير الأدوات المستخدمة. ففي حالة أرمينيا، حيث تعتمد حركة أمولسار من الأساس على الجهود الفردية للناشطين، نشأ تحالف من السكان المحليين ومنظمات المبادرة المدنية، وقاموا بحصار موقع المنجم في عام 2018 بعد الثورة المخملية. كما في حالة لبنان، حيث عملت هيئة التنسيق النقابية على إيجاد أطر تنظيمية جديدة تستطيع من خلالها تجاوز حظر العمل النقابي المفروض على موظفي القطاع العام، كما تم تجاوز الواقع الّذي وصلت إليه النقابات التقليدية، الّذي يتمثّل في إحكام السيطرة الحزبية عليها، كما شهدت انتفاضة 17 تشرين عديدًا من المحاولات المماثلة الّتي سعت إلى إيجاد تنظيمات نقابية بديلة من التنظيمات التقليدية.

وفي حالاتٍ قد تخفت الحركات الاجتماعية وقد تنتهي، لكن الحالة التي صنعتها تستمر، فالناشطون الذين يشتبكون مع الشأن العام خاصة من الشباب بعد خفوت الحركات، نجدهم في مواقع عدة لها علاقة مباشرة بقضية الحركة، مثل: النقابات أو منظمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية الشرعية، وبعضها يذهب إلى مجالات مرتبطة، ولو بشكل غير مباشر، مثل الصحافة وصناعة المحتوى والفن. والبعض الآخر قد يذهب إلى العمل السري وإعادة تشكيل الحركة/الحركات من جديد مستغلين شبكة العلاقات التي شكلوها خلال نشاطهم في الحركة. إذًا كرة الثلج قد تتفتت لكنها لا تنتهي حيث تشكل نويات عدة كثيرًا ما تذهب في اتجاهات مختلفة لتكوّن أكثر من كرة ثلج جديدة، والسؤال هل يمكن لهذه الكرات أن تجتمع من جديد؟ إجابة هذا السؤال تقع على عاتق الفاعلين على الأرض.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

مكاتب فريكا. شارع كنيسة الاخوة الانجليين. منطقة اوتيل ديو، الاشرفية بيروت. لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.